الدكتور محمد البهي

الإسلام
في حل مشاكل المجتمعات الإسلامية المعاصرة

مشكلة العلمانية . مشكلة الديمقراطية . مشكلة الاقتصاد في المجتمع .
مشكلة العمل في المصانع . مشكلة التأمين والبنوك . مشكلة ازدياد السكان .
الإسلام في تجربة الحياة الصناعية المعاصرة

الناشر
مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية ـ عابدين
تليفون : ٩٣٧٤٧٠

بسم الله الرحمن الرحيم

« ولا يأتونك بمثـل الا جئنـاك بالحق واحسن تفسيرا »

صدق الله العظيم

الطبعـــة الثـالثة

رمضان سنة ١٤٠١ هـ ـــ يوليو سنة ١٩٨١ م

جميـع الحقوق محفوظة

دار غريب للطبـاعة

١٢ شارع نوبار (لاظوغلى) القاهرة

ص . ب ٥٨ (الدواوين) ـ تليفون : ٢٢٠٧٩

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب ، وهى تحمل الرأى فى حل ست من المشكلات التى تسود المجتمعات الإسلامية المعاصرة .

وهى مشكلات فرضت على هذه المجتمعات فرضاً . ولم يزل يفرض بعضها حتى الآن على كثير منها .

فمشكلة « العلمانية » — وهى الفصل بين سلطتين أو حكومتين فى المجتمع — وجد الحاكم الوطنى بعد استقلال هذه المجتمعات فى إبعاد الدين عن الدولة كنتيجة للعلمانية : فرصة للحكم المطلق الذى يستمتع بمباشرته ، دون رقابة من دين ، أو من طائفة تنتسب إلى الدين ، وتعبر عن رأى الإسلام .

ومشكلة « الديمقراطية » إن كان هذا الكتاب طرح رأى الإسلام فيها ، وفى طريقها ، فما زال الحاكم الوطنى يؤثر أحد النظامين فى الحكم : الرأسمالى .. أو الاشتراكى البلشفى ، على اختيار الإسلام ووضعه فى تجربة الحكم ، تحت تأثير العلمانية والفصل بين الدين والدولة .

ومشكلة سوء توزيع الثروة القومية ، وكذلك مشكلة — الكثافة السكانية ، يرد أمر كل منهما إلى مايخرج عن إرادة الحاكم الوطنى . ويعود إلى صنع المستعمر مبكراً ، فى وضع حدود جغرافية .. وشعوبية .. وطائفية .. وحضارية .. ولغوية ، بين المجتمعات الإسلامية بعضها فى مواجهة بعض ، مما من شأنه أن يجعل توزيع الثروة ، وتوزيع السكان فى الوطن الإسلامى كعالم يجمع بين أجزائه : الإيمان بالإسلام وحده ، سيئاً وغير عادل .

ومشكلة العمل فى المصانع التى تتصل بتحسين أجر العامل فيها على حساب المستهلك .. أو على حساب إتقان الصناعة : مشكلة استوردتها المصانع فى المجتمعات الإسلامية المعاصرة مع الآلات ، والأجهزة . ولم يجد الرأى الإسلامى الذى يحمله الكتاب فى تحقيق المعادلة : زيادة الأجر ..

مع إتقان العمل . وعدم إرهاق المستهلك ، من يقنع به حتى الآن رؤساء هذه المصانع .

أما مشكلة التأمين ، والبنوك ، مما يسمى بمشكلة الفائدة ، أو بمشكلة الغرر — وهما من المشكلات التى تناولت الطبعة الأولى لهذا الكتاب : عرض حل لها — فموقف الكثير من علماء الإسلام لم يزل يتجنب الدراسة الواعية لعقود التأمين والبنوك ، ولنشاط النوعين فى التجارة ، واستقرار الأوضاع الاقتصادية . ولعل إنشاء البنك الإسلامى وظروفه تساعد على هذه الدراسة الواعية واستخلاص كنه تحـــريم الربا ، وارتباطه باستغلال حاجة المضطر .

وتحمل هذه الطبعة الثانية لهذا الكتاب . الحل الإسلامى لمشكلة سابعة . وهى مشكلة أساسية فى المحيط الصناعى . . هى مشكلة العلاقة بين العامل وصاحب العمل . . أو مشكلة النقابات العمالية وأهدافها فى تحسين أوضاع العمل ، بحيث يتيسر للعامل : أن يعيش عيشة كريمة هو وأسرته .

والإسلام بنظرته إلى المال والعمل . . وإلى الحق والواجب . . وإلى الإنسان فى علاقته بالإنسان : يضع مهمة أساسية على عاتق النقابات العمالية بحيث تكون وظيفتها رعاية الإنتاج كماً . . ونوعاً . . وتحقق بهذه الرعاية : أداء ما يجب لرب العمل . . وما يجب للعامل ، فى يسر وسهولة .

ولو وضع الحل الإسلامى فى النقابات العـــمالية موضع التجربة لخف ضغط الحركات العمالية الدولية وابتعدت أضرارها عن النقابات المحلية . وعن المجتمع ككل .

والحل الذى يعرضه الكتاب هنا لأية مشكلة من المشكلات هو اجتهاد من مؤلفه يخضع للخطأ والصواب . ولكنه مع ذلك بداية على الطريق التى نرجو أن تكون هدى من الله .

مصر الجديدة فى صفر ١٣٩٨

يناير ١٩٧٨ **محمد البهى**

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

● إن هذا البحث يعرض لست مشاكل خلقتها ظروف الحياة المعاصرة في المجتمعات البشرية ، ومن بينها المجتمعات الإسلامية . وتعرضت لها أولا : المجتمعات الغربية بسبب الحروب ، والتقدم العلمي والتطبيق الصناعي . وهي مشكلات : الدين والدولة ، وصلة بعضها ببعض .. والديمقراطية في نظام الحكم .. والثروة القومية ووقوع الخلل في توزيعها .. والعمل في المصانع وخلق ظروف أفضل له على حساب المنافسة في الإنتاج أو على حساب المستهلك له .. والتأمين والبنوك بين عوامل التنمية في الاقتصاد القومي .. وتزايد السكان ومحدودية موارد الدخل الفردي .

● وقد عالج الفكر الغربي هذه المشاكل بحلول مستوحاة من عوامل البيئة هناك . وتختلف نتائج هذه الحلول في أثرها على الإنسان الغربي هناك: في تفكيره .. وفي حريته .. وفي سلوكه الأخلاقي .. اختلافاً لا يجعل أياً منها عاملا إيجابياً في القضاء على المشكلة ، أو في الحفاظ على آدمية الإنسان أو على كونه خليفة الله في عمارة هذا الكون ، حسب القوانين الاجتماعية التي تتجلى فيها إرادة الله ، كما جاءت بها الرسالة الإلهية .

● والمجتمع الشرقي الإسلامي منذ أن أصبح يسير في طريق التبعية للغرب ، تحت تأثير النزعة الاستعمارية التي طغت في القرن التاسع عشر ، يقلد الغرب في استيراد مشاكل إن لم توجد عنده (المجتمع الشرقي الإسلامي) ، وفي استقدام حلولها إن وجدت لديه المشاكل .

وحتى الآن .. وحتى بعد أن حصلت المجتمعات الإسلامية على استقلالها .. وحتى بعد أن انتقل بعضها من نظام الحكم على عهد ماقبل الاستقلال إلى نظام حكم آخر مغاير له .. فإن أياً من هذه المجتمعات الإسلامية لم يحاول أن يكون مستقلا عن التبعية للفكر الأجنبي فى حل مشاكله ، وإن كانت متجانسة مع مشاكل الآخرين .. وإن أياً من هذه المجتمعات لم ير بعد : أن اختلاف البيئة ، وعوامل التاريخ ، ومصادر التراث فى التوجيه والإيمان يتطلب أن يكون الحل لمشكلة ما — أية مشكلة — فى المجتمع غير متنافر على الأقل مع : ما للمجتمع من مقومات أساسية : لقيامه .. وبقائه .. وقوته وتضامنه .

● ونتائج الأحداث المؤسفة التى تعرضت لها باكستان — أكبر دولة إسلامية فى العالم الإسلامى — فى شهر ديسمبر سنة ١٩٧٠ بسبب تآمر الوثنية الهندوسية .. والإلحاد الماركسى السوفياتى .. والصليبية العالمية الأمريكية — هذه النتائج التى انتهت إلى إعلان أكبر قسم فيها وهو مايسمى الآن (بنجالاديش) : العلمانية ، وإبعاد الإسلام عن الدولة ، والاستعاضة عنه بالاشتراكية البلشفية — ليس الإسلام فى باكستان مسئولا عنها . لأن الإسلام لم يطبق فيها منذ أن قام الكيان الباكستانى فى سنة ١٩٤٧ على أساسه . وإنما ظل شعاراً كما هو شعار فى دستور أية دولة إسلامية تعلن فيه : الإسلام ديناً لها ، إرضاء لعامة الناس وتمشياً مع عواطفهم . وتعرضت فيها الحركات المطالبة بتطبيق الإسلام إلى اضطهاد وقمع وعنت ، وصار الأمر أخيراً إلى حكم عسكرى من الأقلية الإسلامية بين الأكثرية السنية هناك .

● كما أن بقاء التبعية فى المجتمعات الإسلامية للفكر الأجنبي حتى الآن خلقت عاملا فى الفرقة بينها لايستهان به . ومن اليسير أن يكون عامل عداوة بغيضة يحمل على اعتداء بعضها على بعض . وأصبحت المجتمعات الإسلامية ينعت بعضها : باليسارى ، أو الثورى ، أو التقدمى ، بينما ينعت البعض الآخر : باليمينى ، أو التقليدى ، أو الرجعى . ذاك المجتمع الذى ينفك

عن الإسلام يصبح تواً يسارياً ، وثورياً ، وتقدمياً . وذلك الذى يعلن انتسابه إلى الإسلام – ومن المؤسف فى غير تطبيق لمبادئه أو إحياء لمفاهيمه السليمة – يبقى يمينياً ، وتقليدياً ورجعياً !. وكلاهما فى واقع الأمر لا يمثل مايعلن الانتساب إليه : فلا المجتمع الأول ثورياً أو تقدمياً . ولا المجتمع الثانى إسلامياً أو يمينياً بالمعنى الذى يريده الإسلام لمجتمعه .

● والبحث المقدم إذ يعرض لهذه المشاكل يعرض للمشكل ورأى الإسلام فى حله وفى تجنبه مستقبلا . كما يقيّم الحل المقترح من جانب الفكر الأجنبى ويشير لى سلبياته .

والبحث فى هذا الكتاب محاولة لاتحمل الرأى الذى يدعى له أنه رأى الإسلام . بل بالأحرى تحمل فهماً فى الإسلام لحل المشكل ، فى ضوء الظروف والعوامل التى عملت على قيامه .

والرأى الإسلامى لم يدخل بعد مجال التجربة فى مجتمعاتنا المعاصرة . وتنحيته عن مجال هذه التجربة – بدعوى أنه كان لمجتمع معين – ناشئة عن قصور موضوعى فى فهم الإسلام . فالإسلام رسالة الله للإنسان ، وبخصائصه البشرية التى هى له فى كل وقت ، ولمجتمعاته التى تتنوع : من بدائى .. إلى حضارى ، ومن إقطاعى .. إلى رأسمالى . والإسلام الذى جاء به محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام للوقوف فى وجه الماديين بمكة وتحطيم طغيان المادية ، ولتصحيح انحرافات أهل الكتاب السابقين فى بنى إسرائيل ، ولبناء المجتمع النموذجى للإنسان إلى يوم البعث ، وهو مجتمع المدنية .. هذا الإسلام هو رسالة الله التى حمل منها يونس إلى الآشوريين ، وموسى إلى فرعون وملئه ، وجميعاً أهل حضارة فى القديم .. وحمل منها صالح إلى ثمود وهم أهل إقطاع ، وشعيب إلى أهل مدين ، وهم أصحاب رؤوس أموال فى التجارة .

ولذا .. فالإسلام ليس لعهد .. وليس لمجتمع .. وليس للسان . هو للإنسان أينما وجد الإنسان وفى أى زمن كان وجوده .

يفرض علينا الأجنبي ـ منذ الاستعمار الغربي في القرن التاسع عشر ـ « موضوع التفكير » ويجرنا إلى مشاكل ليست من طبيعة بيئتنا ، ويدفعنا في متاهات ننسى فيها ديننا وتاريخنا وكل عوامل مقوماتنا ، أو نتركها عن قصد ، وربما نتركها متحدين إياها ، وجاهدين في حمل الآخرين مناعلى الترغيب عنها .

فرض علينا « العلمانية » في تعليمنا وفرضها في تشريعنا ، وفرضها علينا في تفكيرنا وسلوكنا ، وفرضها علينا في سياستنا ، وفرضها علينا في اقتصادنا .. ففصل بين الإسلام وحكم الدولة ، وأبعد الإسلام عن مجالات الحياة العامة ، وتركه داخل المسجد وفي قلوب الناس يمارسونه اعتقاداً ، وقلما ينزلون به إلى التطبيق .

ويحاول منذ الحرب العالمية الثانية أن يفرض علمانية من نوع آخر متطرف .. يحاول أن يفرض علينا إلغاء الدين عقيدة ، بعد أن طمست معالمه عملا في أوضاع المسلمين .. يحاول أن يصل بنا إلى مايسمى « الإلحاد العلمي » ، وهو مرحلة من مراحل العلمانية كي نصل عن طريقه إلى مجتمع غير طبقي ! !

يفرض علينا العلمانية كحل لمشكلة ازدواج السلطة في المجتمع ، وكحل آلي لتحقيق مايسمى بالعدالة الاجتماعية .

ويفرض علينا مشاكل أخرى عديدة .. يفرض علينا نظام الحكم وهو ما يسميه بالديمقراطية . وقد تكون ديمقراطية الغرب . فهي النظام الرأسمالي . وقد تكون ديمقراطية الشرق . فهي النظام الماركسي البلشفي . فإن كان الأول فهي الإباحية والفوضى وفساد الاستغلال وعبث المال ، وإن كان الثاني فلا مجال لإنسانية الإنسان ، ولا لحرية اللسان والكلمة ، ولا لمنطق العقول ، وحرية الأفراد . وإنما المجال لكمّ الأفواه ، وتجويع البطون ، وإطلاق غريزة الجنس ، وتحديد الحركة في السير ، والنظرة في الحياة .

أما ديمقراطية الإسلام .. أما حقوق الفرد في الإسلام فلم يشأ المجتمع الإسلامي المعاصر أن يطبقها ، لأنه ألف التبعية للغرب ، أو للشرق . ولأنه كذلك قد ضاق زعماؤه صدراً بالإسلام تحت تأثير العلمانية ، وتنحيته بعيداً عن مجالات الحياة إلا مجال المسجد .

ويفرض علينا فى ثروتنا القومية ـ على مستوى المجتمع الإسلامى أو مستوى الأمة الإسلامية ـ سوءاً فى توزيعها فيعين بعض أتباعه والموالين له على الثراء وتكديس الثروة ، بينما يزيد فى فقر الملايين الأخرى عن طريق الاحتفاظ بالمستوى المنخفض لأجورهم ، كى يبقوا فى طاعة أمره وإنتاج المزيد من المواد الخام لصالح صناعته .ويفصل فصلا غير طبيعى بين مجتمع وآخر ، وتنشأ بذلك فجوة رهيبة بين السكان فى مجتمع وسكان آخرين فى مجتمع آخر . فبينما السكان فى مجتمع قلة ولديهم ثروة طبيعية تفوق أعلى مستوى لدخل الفرد فى العالم، إذا بسكان مجتمع آخر لايستطيعون الحركة من الاكتظاظ ، كما لايستطيعون التغلب على أمر الجوع لنقص فى التغذية .

ويفرض علينا عدم تطبيق الزكاة ،وإبعادها عن مجال الرعاية الاجتماعية. ويحملنا على تطبيق « التأمين » كضرب من ضروب التعاون عند الشدائد . ومن يستطيع التأمين فى المجتمع أقل عدداً ممن يستطيع أداء الزكاة . وبذلك قصرت دائرة التعاون على الشدائد فى مجتمعاتنا الإسلامية .

كما يحملنا على إبعاد القرض الحسن فى معاملاتنا المالية ، وينشىء بيننا البنوك وبيوت المال للقروض بالفائدة .وقد تكون هذه الفائدة رباً محرماً .

وهكذا أوجد الاستعمار لنا مشكلات فى مجتمعاتنا الإسلامية ، فى غيبة إسلامنا والإيمان به .. أوجد لنا مشكلات : العلمانية ، والديمقراطية ،وسوء توزيع الثروة الوطنية ، والتأمين والمصارف .. وهى مشكلات نالت من تضامننا وباعدت فى العلاقات بين مجتمعاتنا ، ووضعت هذه المجتمعات فى منازعات داخلية ، أو فى خصومات مع بعضها بعضاً .

وليس من سبيل إلى إزالة هذه المشكلات ـ أو إلى إضعافها على الأقل ـ سوى أن نرى أن الإسلام فى تطبيقه فى مجتمعاتنا يكون خير بديل وخير عوض .. نرى فيه مايحول دون إزدواج السلطة فى المجتمع ، فلسنا بحاجة عندئذ إلى علمانية . ونراه يعطينا مستوى فى نظام الحكم يحفظ على الإنسان بشريته وكرامته ، وحسن صلته بمن معه ، فلسنا بحاجة إذن إلى ديمقراطية

الغرب والشرق على السواء . ونراه كذلك يزيل أثر سوء توزيع الثروة الوطنية ، ويحول دون أن تتجدد مشكلته ، طالما يؤخذ به ومبادئه فى شئون المال والتنمية الاقتصادية . ونراه يتفهم أوضاع التأمين والمصارف فلا يبعدمنها إلا ما كان ضاراً .أما قام على استغلال ذوى الحاجةاستغلالا سيئاً ، بجانب ما يحث عليه من أداء الزكاة ومن القرض الحسن .

وهذا الكتاب هو محاولة لمواجهةهذه المشكلات التى أوجدها الاستعمارى فى مجتمعاتنا الإسلامية ، منذ القرن التاسع عشر ، وبيان الرأ الإسلامى فيها . وما يذكر فيها هنا من رأى قد يقبل التصحيح ممن حسنت نيته ، وقوى إيمانه ، وصح فهمه للإسلام .

والله الموفق

مصر الجديدة فى صفر سنة ١٣٩٢ — محمد البهى

إبريل سنة ١٩٧٢

الباب الأول

مُشكِلَةُ العَلمَانِيَة

العلمانية .. والاسلام .. فى الفكر

هل المجتمع الإسلامى فى ظل الإسلام ومبادئه : فى الحكم والسياسة ، وفى نظرته إلى الإنسان ، وفى تحديد منهج السلوك له . . تنشأ له مشكلة تتعين العلمانية حلا لها ؟ أم أن العلمانية كحل تتطلب أن نستورد أولا من الأجنبى عنا مشكلته ؟ فإن صعب استيرادها فلنتصورها على الأقل ، وتكون العلمانية عندئذ حلا لوهم ، وليست لحقيقة قائمة فعلا ؟

الإنسان فى ظل مبادىء الإسلام لا يرتفع إلى مستوى الألوهية والقداسة فى التقدير ، كما لا ينزل إلى مستوى الحيوان فى السلوك والمعاملة .

ولا يعصم عن الخطأ فى الحكم والرأى والسلوك . بل كما يصيب : يخطىء .

والوظيفة العامة التى يتقلدها الإنسان — أياً كانت منزلتها — لا تغير من خصائص طبيعته البشرية .

وحكومة الإسلام فى تطبيق مبادئه ليست إلهية بل هى بشرية تخضع للنقد ، وتقبل الشورى والمطالبة بها .

ورأى الإنسان (أو اجتهاده) لا يلتزم به إلا الإنسان صاحب الرأى نفسه .

وإمام المسلمين أو رئيس دولتهم هو — بحكم نظام الإسلام فى الخلافة — من الخيرة بينهم : إيماناً بالله ، ومعرفة بمبادىء الإسلام ، وأكثرهم تجنباً للظلم والاعتداء ، وإحقاقاً للحق ، وإقراراً للعدل .

والعلمانية إذن .. ليس لها مع الإسلام مكان فى وجود الإنسان . فإما أن يوجد الإسلام .. ولا علمانية ، أو توجد العلمانية .. ولا إسلام . والعلمانية فى تصور بعض المسلمين المعاصرين وفى محاولتهم التوفيق بينها وبين الإسلام فى

مجتمع إسلامى .. تعود إلى قصور فى تصور الإسلام ، ثم إلى رغبة فى محاكاة حلول فى تفكير الغرب ، لمشاكل كانت وليدة البيئة الغربية ، ونتيجة الصراع فيها حول السلطة والتفرد بالقوة فى كل جوانبها فى المجتمع الأوروبى .

إذ العلمانية تنسب على غير قياس إلى العالم ، أو العالمية Secularism هى نظام من المبادىء والتطبيقات يرفض كل صورة من صور الإيمان الدينى والعبادة الدينية .. هى اعتقاد بأن الدين والشؤون الأكليريكية (اللاهوتية والكنسية) والرهبنة لا ينبغى أن تدخل فى أعمال الدولة ، وبالأخص فى التعليم العام . والتحول إلى العلمانية هو التحول من الملكية الدينية إلى الملكية المدنية أو من الاستعمال الدينى إلى الاستعمال المدنى .. هذا التحول هو التخلص من سلطة الرهبنة والعهد الرهبنى .. هو التحول إلى الانتماء المدنى .

والعلمانى Secular . هو ما يتعلق بالحياة الدنيوية المؤقتة وليست له قداسة ، مقابل الشئون الكنسية . ومنه الموسيقى الدنيوية .. مقابل الموسيقى الدينية أو الكنسية ، والمدرسة الدنيـــوية أو المدنية . . مقابل المدرسة الأكليريكية .

وهنا إذن : ثنائية فى المجتمع الأوروبى . . هنا دولة — وكنيسة . . هنا مدنى — ودينى .. هنا حياة دنيوية غير مقدسة — وحياة أخرى كنسية لها قداستها .. هنا دولة لها سلطة وتريد أن تتوسع فى سلطتها — وهنا كنيسة لها سلطة كذلك وتريد أن تحافظ على الأقل على سلطتها فى مواجهة سلطة الدولة . وهنا حياة مدنية أو دنيوية تخضع للتغير والتطور — وهنا حياة دينية كنسية فى منأى عن التغير والتطور .

هذا مشكل لا يبرز إشكاله إلا وقت أن يتخاصم الطرفان ، ويمتنع أى منهما عن أن يخضع للطرف الآخر ، بسبب من الأسباب .

كانت الكنيسة تكاد تكون صاحبة السلطة المسيطرة طوال القرون الوسطى فى أوروبا .. حتى ابتدأ الإنسان الأوروبى يكشف مجالا آخر يرى فيه استقلاله عن الكنيسة ، وهو مجال البحث الطبيعى .

ثم أخذ يشعر بوجود نفسه المستقل يوم أعلن قانون الجاذبية .

وأخذ يعتز بنفسه يوم استخدم قوة البخار فى الصناعة .

ثم كلما اكتشف قوة أخرى ، ابتعد عن الكنيسة وسيطرتها ، بل واتهم الكنيسة ونال من دين الكنيسة : فزادت اتهاماته بعد أن عرف قوة الكهرباء ، وفجر الذرة ، وبحث الفضاء وهو إذ يوجه اتهاماته للكنيسة وينال من دينها لم يكن ذلك بناء على أدلة علمية يقينية توجب إبعاد المسيحية. وإنما فى الأغلب يستهدف من كثرة الاتهام والنيل .. المحافظة على حريته فى حركة البحث وفى السلوك فى ظل دولة قوية مستقلة عن الكنيسة ، وعن رأى رجال الأكليروس فيها .

والذين كانوا يوجهون الاتهامات إلى الكنيسة وينالون من المسيحية فى عصر من العصور بعد القرون الوسطى — وبالأخص من القرن السابع عشر ، إلى القرن التاسع عشر — لم يسلموا من المعارضة . . ومن المعارضة العلمية القوية : فالقوانين مثلا التى قامت عليها الماركسية فى القرن التاسع عشر — وكانت نظرتها إلى الكنيسة والدين أشد مراحل العلمانية عنفاً ضد الكنيسة والدين — هذه القوانين لم تسلم لها ، أى للماركسية ، من الوجهة العلمية :

١ — فنشأة الأنواع وتطورها — كما تذكر عند : داروين Darwin (١) ، وهيكل Haeckel (٢) . . بقيت حتى الآن لغزاً ، كما كانت ، ولم تصبح قانوناً علمياً ، كما ادعت الماركسية وأسست عليها تفكيرها .

٢ — والأصل الميكانيكى الذاتى ، الذى يؤكد أن الحياة كلها ، من : عقلية ، ونفسية ، وسلوكية صادرة عن : « مادة » عضوية فى الإنسان . . هذا الأصل لا يعتبر من الحقائق العلمية فى نظر كثير من الباحثين .

---

(١) عاش بين ١٨٠٩ — ١٨٨٢ (٢) عاش بين ١٨٣٤ — ١٩١٩

٣- والمادية كمذهب تحت أى عنوان .. انتهى أمرها اليوم ، على الأقل فى ميدان البحث العلمى ، وبالأخص : جعل الاقتصاد أساس الحياة الإنسانية فى جميع اتجاهاتها .. نقضه ماكس فيبر Max Weber (١) فى كتابه : « البحوث الدينية الاجتماعية » (ثلاثة أجزاء سنة ١٩٢٠) بالدين عند الهنود ، والصينيين واليهود .. وبالمجتمع الاقتصادى فى القرون الوسطى وصلته بالتفكير الكنسى .. وبالرأسمالية وتأثرها بتعاليم كالفن : Kalvin (٢) .. وبالحقائق الرياضية والمنطقية وعدم صلتها بأى أساس مادى .

ومشكل تنازع السلطة بين الدولة والكنيسة ، أو بين الدنيوى غير المقدس ، والكنسى المقدس تصور بعض المفكرين حله : فى أنه يجب أن يكون - الحل النظرى على الأقل - فى توزيع السلطة وتقسيمها بين الطرفين : يكون للدولة مجال ، وللكنيسة مجال .. تكون للدولة الشئون السياسية ، والاقتصادية ، والتعليمية ، والتشريعية بما لا يمس الكنيسة ، وتكون للكنيسة شئون الأسرة فى مراسيم الزواج ، وطقوس الوفاة ، ونظام الرهبنة (الأكليروس) وهذا التقسيم ، أو الفصل بين السلطتين يأخذ اسم العلمانية . وقد مر فى التفكير الأوروبى بمرحلتين :

المرحلة الأولى : مرحلة العلمانية المعتدلة . وهى مرحلة القرنين السابع عشر والثامن عشر .

والمرحلة الثانية : مرحلة العلمانية المتطرفة . وهى مرحلة القرن التاسع عشر . وقد بلغت قمتها فى التطرف فى التفكير المادى التاريخى .

فالمرحلة المعتدلة إن اعتبر فيها الدين أمراً شخصياً لا شأن للدولة فيه ، فإن على الدولة مع ذلك أن تحمى الكنيسة .. وبالأخص فى جباية ضرائبها . وإن طالب التفكير العلمانى فى هذه المرحلة بتأكيد الفصل بين الدولة والكنيسة ، فإنه لا يسلب المسيحية كدين من كل قيمة لها ، وإن كان ينكر

---

(١) عاش بين : ١٨١٤ - ١٩٢١ (٢) عاش بين : ١٥٠٩ - ١٥٦٤

فيها بعض [تعاليمها]، ويطالب بإخضاع تعاليم المسيحية إلى العقل ، وإلى مبادىء الطبيعة ، مما نشأ عنه ، ذلك المذهب المعروف باسم : Deism . وهو مذهب يعترف بوجود الله كأصل للعالم ، ولكنه ينكر : الإعجاز ، والوحى ، وتدخل الله فى العالم ..

ومن أتباع هذا المذهب :

١ــ فولتير Voltaire (١٦٩٤ ــ ١٧٧٨) فى فرنسا .

٢ــ شفتسبرى Shaftesbury (١٦٧١ ــ ١٧١٣) فى إنجلترا .

٣ــ ليسنج Lessing (١٧٢٩ ــ ١٧٨١) فى ألمانيا .

ومن فلاسفة هذه المرحلة المعتدلة للعلمانية فى التفكير الأوروبى : الفيلسوف الإنجليزى لوك Loke (١٦٣٢ ــ ١٧٠٤) .

فهو يرى : أن الدولة الحديثة التى رفعت عن شئونها كل وصاية للكنيسة. تنظر إلى كل اعتقاد دينى على أنه رأى شخصى وإلى كل رفقة فى الدين على أنها ترابط حر ، يجب أن يتحمل وأن يدافع عنه ، طالما لا يهدد نظام الدولة بالإقلاق أو التخريب .

وقد شارك ليبنيز Leibniz (١٦٤٦ ــ ١٧١٦) لوك ــ كى يكون الوحى المسيحى مطابقاً للعمل ــ فى وجوب حذف بعض التعاليم المسيحية : كعقيدة التثليث ، وعقيدة : الطبيعة الإلهية الإنسانية للمسيح ، على أن يصبح الوحى الإلهى للإنسان عامة هو : القوانين والمبادىء ، وليس ما وراء الطبيعة ، كما وقع لموسى . وبالرغم من أن الدين يصبح بعد هذا التعديل فى الوحى موضوعياً .. فإنه يظل أمراً شخصياً يلتزم به الشخص وحده ، دون صلة بالدولة .

ومن فلاسفة هذه المرحلة المعتدلة فى العلمانية كذلك : الفيلسوف الإنجليزى الآخر هوبز Hobbes (١٥٨٨ ــ ١٦٧٩) .

فهو يرى : أن الدولة « عقد » وأن عليها أن تسوق الإنسان بالإكراه

إلى الانضمام إلى هذا العقد . ودفع الإنسان بالإكراه إلى الانضمام إلى عقد الدولة ناشىء عن نظرته إلى الإنسان على أنه « أنانى » من طبيعته . أى على العكس من نظرة روسو Rousseau (١٧١٢ — ١٧٧٨) إلى هذه الطبيعة . فطبيعة الإنسان فى نظر روسو .. هى طبيعة خيرة ، وأن الإنسان اجتماعى بإحساسه . ولذا لا يدفع لأن يشارك فى الدولة كعقد اجتماعى ، لصالح الكل ، بل ينتظر منه أن يقوم بذلك من نفسه .

ويتحدث هوبز عن « سيادة » الدولة .. فيجعل الدولة هى المصدر الوحيد للقانون ، والأخلاق ، وكذلك الدين . ويقول فى شأن ذلك : «لهذا أعلن أن سلطة الدولة العليا لها الحق فى أن تفصل هى فى بعض التعاليم : هل هذه التعاليم تحتمل بالنسبة لطاعة المدنيين للدولة أم لا ؟ فإذا كانت لا تحتمل فيجب تحريم انتشارها » .

وفى نظره : ممارسة الدولة لسياستها هو لعب بقوة الأنانية المتجمعة .. فالأفراد أنانيون بطبائعهم ومن مجموع أنانيتهم تتكون قوة الدولة . والدول فى علاقات بعضها مع بعض يعـــود فيها وضع الطبيعة المسمى الآن بالسيادة . ومن أجل سيادة الدول فى نظر هوبز .. تستمر الحرب . والقوة والمنعة كلتاهما تحددان وحدهما طبيعة الجماعة .

ولتوضيح العلاقات بين الدول ، وأنها علاقات قائمة على استخلاص المنفعة واستخدام القوة يظهر التمثيل بالحيوان كشعار للدولة فى فلسفة الفلاسفة :

فعند هوبز ، الذئب هو شعار الدولة .

وعند مكيافيللى ، شعارها هو : الأسد والثعلب .

وعند اشبنجلر : شعارها هو : النسر .

وعند ليسنج : شعارها هو : القرد الجارح .

ومن حرص هوبز على سيادة الدولة : يعارض كل اتجاه يعارضها ، وبالأخص يتجه بمعارضته إلى الكنيسة . والأمر عنده فى مخاصمة الكنيسة ليس هو أمر التفتيش عن الحقيقة ، أو القانون ، أو الدين .. بقدر ما هو محافظة على قوة الدولة وسيادتها .

والدولة — أو للأكثرية — أن تفعل فى نظره ما تهوى وما تريد. والإنسان جماعة له أن يستحسن ، أو يستقبح ما يشاء. وبذلك يعود الإنسان من جديد مرة أخرى — بعد السوفسطائية فى الفكر الإغريقى القديم — إلى أنه هو مقياس الأشياء ومعيار القيم. وعلى هذا النحو تنظر الشيوعية إلى الفرد: فهى ترى مغزى وجوده فى وجود الإنسان العام : فى وجود « الوحدة الجماهيرية » .. فى وجود « الدولة » .. فى وجود « الحزب » وعن هذه النظرة تصل الشيوعية إلى : الدولة المطلقة . ونظام الدولة المطلقة يجعل الدولة : المبدأ .. والمصدر الأخير لكل جانب من جوانب الحياة .

واندفاع هوبز إلى التقدير الأعمى للإنسان العام يعود إلى خضوعه إلى اتجاه المادية ، ورؤيته الحقيقة كلها — وليس بعضها فحسب — فى الماديات . ثم يعود أيضاً إلى إيمانه : بقانون الحركة الطبيعية بين الضغط والدفع ، والسبب والمسبب .. تلك الحركة التى تنشأ عن أسباب طبيعية خالصة فى تعليل الأحداث . إذ عن طريق تأثر هوبز بالأمرين معاً .. لم ير إلا السيادة المطلقة للدولة فى تجميع الأفراد الأنانيين بطبيعتهم ، على العقد . وكذلك يصدر رأيه عن هذا التأثر بوجوب معارضة الدولة للكنيسة فى سبيل احتفاظها بالقوة المطلقة ، وكذلك يصدر رأيه أيضاً باستخدام الحرب مع دولة أخرى .

ولم يسلم هوبز من المعارضة القوية لرأيه فى الدولة وفى معارضة سلطة الكنيسة .

فقد قام فى وجهه فى إنجلترا ما يسمى : بمدرسة كمبردج . ومن أقوى المعارضين له فى هذه المدرسة Ralf Cudworth (١٦١٧ — ١٦٨٨) : فقد عارض مذهبه الإلحادى ، ورفض : أن تكون الأخلاقيات يمكن أن تنشأ عن الفهم الطبيعى . كما يدعى هوبز . وأكد : أن هذه الأخلاقيات تتأصل فى المثل العليا فى العقل الإلهى . والعقل الإنسانى يسهم فيها عن طريق : أنه مخلوق لله . ومن أنصار هذه المدرسة :